

# كِتَابُ الشَّعْرِ أَوْ

شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ

لَاِبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ  
الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ  
٢٨٨ - ٣٧٧ هَجْرِيَّةً

تَحْقِيقُ وَشَرْحُ  
الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ الطَّنَاحِيِّ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

النَّاشِرُ مَكْتَبَةُ الْخِزَانَةِ بِالْقَاهِرَةِ



كِتَابُ الشَّعْرِ

أو

شُحُ الْاَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْاَعْرَابِ

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجي

## الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

رقم الإيداع ٨٩٨٨ / ٨٧

الدولى ٤ - ٠٨٢ - ٥٠٥ - ٩٧٧

## ماذا يَلْقَى الأكابرُ مِنَ الأصاغرِ

كتاب الشُّعر هذا - على ما أُرِيتُك - مِنْ كُتُبِ أُنَى عَلِيِّ الْكِبَارِ ، وَمِنْ أَكْثَرِهَا إِبَانَةٌ عَنْ مَنْهَجِهِ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ وَأَصُولِ النُّحُو . وقد عَرَفْتُ نَسْخَتَهُ الْكَامِلَةَ مِنْذُ سَبْعِ سِنَوَاتٍ <sup>(١)</sup> ، وَلَعَلِّي أَوَّلُ مَنْ وَقَعَتْ عَيْنُهُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الدِّيَارِ الْمُبَارَكَةِ <sup>(٢)</sup> . وَكَانَ عَهْدُ النَّاسِ بِهِ نَسْخَةً وَحِيدَةً ، مُحْفُوظَةً بِمَكْتَبَةِ بَرَلِينَ ، وَفِي هَذِهِ النُّسخَةِ - عَلَى جَلَالَتِهَا - شَيْءٌ مِنَ السَّقَطِ .

وقَدْ زَفَفْتُ إِلَى إِخْوَانِي طَلَبَةِ الْعِلْمِ نَبَأَ هَذِهِ النُّسخَةِ الْكَامِلَةِ ، وَعَزَّمَنِي عَلَى نَشْرِهَا ، وَلَمْ أَطُوْ خَبَرَهَا ، كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، إِذْ كُنْتُ مِنْذُ اسْتِغَالِي بِعِلْمِ الْمَخْطُوطَاتِ عَلَى هَذَا النِّهَجِ اللَّاحِظِ الْمُسْتَتَبِّ ، لَا أَطُوِيْ صَدْرِي عَلَى مَا أَعْرِفُهُ مِنْ نَوَادِرِ الْمَخْطُوطَاتِ الَّتِي أَرَاهَا فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي أَزُورُهَا ، أَوْ مَا يَسْقُطُ إِلَيَّ مِنْ أَخْبَارِهَا ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ كَثِيرًا مِنَ الَّذِينَ يَكْنُزُونَ الْكُتُبَ ، وَيُعْمُومُونَ أَمْرَهَا عَلَى النَّاسِ ، لَمْ يُبَارِكْ لَهُمْ فِيهَا ، وَلَمْ يُمَكِّنُوا مِنْ نَشْرِهَا .

وَكَانَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِي مَعَ هَذَا الْكِتَابِ : أَنِي نَسَخْتُهُ بِقَلَمِي ، وَجَعَلْتُهُ هَمِّي وَسَدَمِي ، « وَأَطَعَمْتُهُ لَحْمِي وَأَسْقَيْتُهُ دَمِي » . عَلَى مَا أَنشَدَ الْمِيمَنِيُّ الرَّاجِكُوتِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي خَاتَمَةِ السَّمَطِ <sup>(٣)</sup> .

وَمِنْذُ نَحْوِ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ أَسْرَّ إِلَيَّ بَعْضُ الْحَبِيبِينَ بِأَنْ إِنْسَانًا قَدْ صَوَّرَ نَسْخَةَ الْكِتَابِ ، وَأَنَّهُ بِسَبِيلِ نَشْرِهَا ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنِّي أَعْمَلُ <sup>(٤)</sup> فِي الْكِتَابِ ، ثُمَّ رَغِبَ إِلَيَّ هَذَا الْأَخُ الْحَبِيبُ أَنْ أَعْمَلَ وَأُخْرِجَ الْكِتَابَ ، فَشَكَرْتُ لَهُ ، ثُمَّ أَخْبَرْتُهُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْكُتُبِ الَّتِي ضَيَّيْتُ بِهَا الْأَوَائِلَ ،

(١) انظر تاريخ فراغى من نسخ الكتاب ، فى آخره .

(٢) أعنى مكة المكرمة - حرسها الله من الآفات - فقد دخلت النسخة إلى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، فى هذا التاريخ .

(٣) ص ٩٧٣ ، وانظر مقدمتى ص ١٠٦

(٤) ومرة أخرى فقد أخبرنى الثقة أنه أعلم ذلك المحقق بأنى ماضى فى تحقيق الكتاب ، وذلك فى جلسة بمدينة الرياض .

لا ينبغي أن نتوَّاب حولها ونركض ، وأنه يجب علينا أن نُعطِها حَظَّها من النظر والتأمل ،  
وننظرُ إناها وتُصنَّجها ، وأن نبذلَّ من الجهد في إخراجها ما يُقارب ما بُذل في تصنيفها .  
ثم قلت لهذا المحبِّ الناصح : إن كنت تعرف هذا الذى صوَّر نسخة الكتاب فأخبره - إن  
كان جهل - بأنى ماضٍ في تحقيق الكتاب ، ثم أنشده :

خَلَّ الطريقَ لمن يَبْنِي المنارَ به

وتمضى الأيام وأنا غيرُ مستجيب لمن يستحثُّنى ويطلب عجلتى ، ويستقرُّ الكتاب  
بعد فراغى من تحقيقه عند أخى الأستاذ محمد أمين الخانجى ، فى أوائل عام ١٤٠٧ هـ =  
١٩٨٧ م ، ثم أخذ فى إصلاح تجاربه ، وحين وضعت القلم بعد صنع فهرسه ، أتانى أخى  
الدكتور عياد بن عيد الشبتي ، بنسخة مطبوعة من الكتاب ، عُرضت فى معرض الكتاب  
الذى أقامته جامعة الملك سعود بالرياض ، فى شهر صفر ، من هذا العام ١٤٠٨ هـ .  
وهذه النسخة بتحقيق الدكتور حسن هنداوى ، ونشر دار القلم بدمشق ، ودارة  
العلوم والثقافة ، بيروت ( ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م ) .

وأعترف أنى للوهلة الأولى قد حزنت واغتممت . وما كادت نفسى تثوبُ إلىَّ حتى  
نظرتُ فى الكتاب ، وأخذت أقلبُ صفحاته ، وما هى إلا ساعة من نهار حتى زال عَنى  
ما كنت أجِد من حُزنٍ وغم ، وأضاءت فى قلبى فرحةٌ غامرة ، ثم هتفتُ : « الحمد لله  
الذى عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه » ، وسألت ربي أن يُوزعنى شكرَ نعمته ، إذ هياً لى  
من أسباب الخير ، وفتح علىَّ فتحةً مبيناً ، فى تأدية كتاب أبى علىَّ ، على النحو الذى  
يُرضى أباً علىَّ ، ويجد فيه طلبةُ العلم غناءً ونفعاً ، إن شاء الله .

وبدءَ ذى بدء ، فقد أكَّد عملُ المحقِّق فى هذا الكتاب كلَّ ما قلته فى مقدِّمتى ؛ عن  
جناية الجامعيِّين على نصوص التراث ، إذ كان فريقٌ منهم قد اتخذوه مركباً سهلاً للحصول  
على الشهادات الجامعية ، والترقيات العلمية ، وأصبح تراثُ الآباء نهباً لكلِّ مجترى ، لا  
يرجو الله وقارا ، ولا يرمى للعلم حُرمة ، وقَلَّ الصُّرَّحاء ، وكثُرَ الأدعياء ، وغاب الناقدُ  
البصير ، فلا رقيبَ ولا حسيب ، والكلُّ يحطِّبُ فى هوى المال والشهادات والترقيات <sup>(١)</sup> .

(١) انظر مقدِّمتى ص ٤ ، ٢٠ .

واندفع بعضهم في التحقيق والنشر يقفز ويركض ، ينشر ثلاثة أصول من كتب النحو والصرف ، في أقل من ثلاث سنوات ، والناس يهللون ويكبرون ؛ لأنهم يخلطون بين النشاط ، والعجلة والاستخفاف ، ولا يكادون يفرقون بينهما ، والمحقق يمشي بين الناس محتالاً مزهواً ، ثانی عطفه ، كهذا الذي :

أقبل يختال على ظله يذهب في الأدنى وفي الأبعد

وماذا عليه ، وقد حصل الترقية العلمية ، وحاز المال ، وظهر اسمه يتلألاً وسيماً بالطيلسان الجامعي ( الدكتوراه ) يكاد سنا برقه يذهب باسم صاحب الكتاب القديم ! ولا تعجب ولا تنكر من كثرة ما ينشرون ؛ فإن تحقيق كتب التراث قد صار في هذه الأيام من أيسر الأمور وأقربها . وهذه هي خطواته ومراحله :

- ١ - نسخ الكتاب . والله وحده هو الذي يعلم من يقوم بنسخ الكتاب (١) !
- ٢ - التعريف بالأعلام ، من كتاب خير الدين الزركلي ، رحمه الله ، وسلخ مراجعه وإحالاته .
- ٣ - تخرج الآيات القرآنية من معجم محمد فؤاد عبد الباقي ، رحمه الله .
- ٤ - تخرج الأحاديث من المعجم الذي صنعه المستشرقون .
- ٥ - تخرج شواهد الشعر من كتاب شيخنا عبد السلام هارون - وليته ما صنعه ! .
- ٦ - صنع فهرس تقليدية مئّنة باردة .

ثم يأتي السطو والإغارة على تعليقات الميمنی فی ( السّمت ) وعزيمة في ( المقتضب ) ومن إليهما من شيوخنا الأجلاء الرواد . ولا بأس من التهويش ببعض الشروح اللغوية التي تعب من المعاجم عباً . وكثيراً ما يقع في نقل هذه الشروح أخطاءً فادحة ؛ لعدم التنبيه للمشارك اللفظي .

فهل في هذا ما يُعْنِت أو يُعْجِز ؟

---

(١) من تجارني القديمة في معهد المخطوطات ودار الكتب المصرية ، أن كثيراً من المحققين يعدون بنسخ الكتاب إلى أبنائهم أو بناتهم ، وناهيك بالناسخ المحترفين الذين يأكلون من النسخ !

وهذا حديثٌ مُرّ طويلٌ ، لعلّى أُفردُ له كتاباً خاصّاً ، يأتي على هذه المساهر ،  
ويكشف هذه الألاعيب .

ولنُعُدْ إلى هذا المحقق ؛ لنرى ماذا صنع بكتاب أبنِ عليّ . ولست هنا بسبيل الموازنة  
بين عمليّ وعمله ؛ فإن هذا ليس من شأنِي ، ولست أرضاه لنفسِي وَجْهاً ومذهباً ، ولأنّ مثل  
هذه الموازنة من حقّ القارئ وحده (١) .

والحديث مع هذا المحقق ، وما صنعه بالكتاب يدور حول ثلاث نقاط :

**النقطة الأولى :** تقديمه للكتاب . **والثانية :** تحقيقه للكتاب . **والثالثة :** فهرس  
الكتاب .

أما ما يتصل بالنقطة الأولى ، فلم يحدّثنا المحقق عن منزلة هذا الكتاب بين كتب أبنِ  
عليّ ، وزمن تصنيفه ، واختصاره ، وعن منهجه فيه ، وأثره في الدرس النحويّ والصرفيّ ،  
ومصادره ، ولم يتلمّس أثره في مصنّفات الخالفين ، ولو أنه فعل ، لأعانه ذلك على تحرير كثير  
من مسائله ، ولجئبه ما وقع في تحقيقه من أوهام وأخطاء .

وفي وصف نسختي الكتاب ، لم يُحسِن وصف نسخة ( برلين ) ، وهي على ما فيها  
من سقط ، نسخةٌ جلييلة ؛ لأنها ترجع إلى أصل ابن جنّي من الكتاب ، وقد حملت حواشيها  
تعليقاتٍ مصدرة بالحرف ( عُ ) عين مضمومه ، وهو رمز لاسم ابن جنّي ( عثمان ) في  
الكتب القديمة ، ولم يتعرض المحقق لهذا الرمز ؛ لأنه لم يعرفه (٢) ، مع أنه قد نقله في  
حواشيه .

وكذلك لم يتنبّه هذا المحقق إلى اتفاق نُقول البغداديّ مع قراءة هذه النسخة ،  
مما يؤكّد كلام البغداديّ ؛ أنه كانت لديه نسخةٌ من الكتاب بخطّ ابن جنّي .

ثم إنه كان ينبغي للمحقق أن ينظر إلى الكتاب ، على أنه كتاب نحوٍ ومعانيّ ،

---

(١) لكم أتمنى أن يعود نقد نشر النصوص ، كما كنا نراه قديماً على يد فُرسانه : السيد أحمد صقر ، وعبد السلام  
هارون ، ومصطفى جواد ، ومحمد بن تاويت التطواني .

(٢) وهذا غريبٌ منه ؛ لأنه نشر لابن جنّي : سر الصناعة . والمبهيح !



فُيَحَدَّثُنَا عَنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ بَيْنَ كُتُبِ النُّحُو وَكُتُبِ الْمَعَانِي ، ثُمَّ يُحْصِي هَذِهِ الشَّوَاهِدَ عَدَدًا ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا بَعْدَ عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ ، فَقَدْ اسْتَشْهَدَ أَبُو عَلِيٍّ بِشَعْرِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ .

وَكَذَلِكَ ظَهَرَ الْإِحْلَالُ فِي سَكُوتِ الْحَقِّقِ عَنْ اسْمِ الْكِتَابِ ، وَاخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهِ ... إِلَى آخِرِ هَذِهِ الْقَضَايَا الَّتِي فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ بِمَعَالِجَتِهَا ، وَهِيَ أُمُورٌ وَاجِبَةٌ فِي نَشْرِ النُّصُوصِ ، وَإِلَّا كُنَّا نُشَبِّهُ تِلْكَ الْمَطَابِعَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي كَانَتْ تَكْتَفِي بِنَشْرِ مُتُونِ الْكُتُبِ فَقَطْ ، عَلَى ذَلِكَ الْوَرَقِ الْأَصْفَرِ ، وَكُنَّا نَصِفُهَا بِأَنَّهَا نَشْرَاتٌ تِجَارِيَّةٌ . وَيَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ النُّشْرَاتِ تَفْضُلُ كَثِيرًا مَا يُخْرِجُهَا الْحَقَّقُونَ الْآنَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَفَّرَ عَلَى تَصْحِيحِهَا أَفْضَلُ مَشَائِخِ الْأَزْهَرِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ <sup>(١)</sup> .

ثُمَّ نَأْتِي إِلَى النُّقْطَةِ الثَّانِيَةِ ، وَهِيَ عَظُمُ الْعَمَلِ وَأَسَاسُهُ ، التَّحْقِيقُ . وَأَبَادِرُ فَأَقُولُ : إِنْ عَمِلَ هَذَا الْحَقَّقُ لَمْ يَتَجَاوَزْ أَمْرَيْنِ : الضَّبْطُ ثُمَّ التَّخْرِيجُ .

أَمَّا الضَّبْطُ فَلَا فَضْلَ لَهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ النُّسَخَتَيْنِ الْمَعْرُوفَتَيْنِ مِنَ الْكِتَابِ - وَقَدْ عَوَّلَ عَلَيْهِمَا فِي إِخْرَاجِ النَّصِّ - مَضْبُوطَتَانِ ضَبْطًا كَامِلًا جِدًا ، يَغْلِبُ عَلَيْهِ السَّلَامَةُ وَالصَّحَّةُ .

وَالدَّلِيلُ الْبَيِّنُ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّبْطَ الَّذِي نَرَاهُ فِي صَفْحَاتِ الْكِتَابِ ، لَمْ يُخْرَجْ مِنْ كَيْسِ الْحَقَّقِ : أَنَّهُ لَمْ يُعَوِّدْنَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ الضَّبْطِ الْكَامِلِ فِيمَا نَشْرُ مِنْ نُّصُوصٍ ، مِثْلَ ( سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ) لِابْنِ جَنِّي ، وَ ( الْمَسَائِلُ الْحَلِيَّاتُ ) لِأَبْنِي عَلِيٍّ .

وَأَمَّا تَخْرِيجُ الشَّعْرِ : فَقَدْ مَضَى فِيهِ الْحَقَّقُ ، كَمَا يَمْضِي مُحَقِّقُو هَذَا الزَّمَانِ ، عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ الْعَثِّ الْبَارِدِ ، وَهُوَ التَّقَاطُطُ الْحَبْلِ الَّذِي مَدَّهُ شَيْخُنَا عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ ، فِي ( مَعْجَمِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ) - وَمَرَّةً أُخْرَى : لَيْتَهُ مَا صَنَعَهُ - ثُمَّ التَّنَقُّلُ بَيْنَ الْكُتُبِ ، وَالْإِغَارَةُ عَلَى إِضَافَاتِ كِبَارِ الْمُحَقِّقِينَ ، وَتَسْوِيدِ الصَّفْحَاتِ بِمَرَاكِعِ ثَلَاثَةِ عَشَرَ قَرْنًا مِنَ الزَّمَانِ ، دُونَ تَمْيِيزِ بَيْنِ الْأَصِيلِ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاكِعِ ، وَغَيْرِ الْأَصِيلِ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) أَشْرْتُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِي : ( مَدْخُلٌ إِلَى تَارِيخِ نَشْرِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ) فَاطْلُبْهُ وَاقْرَأْهُ ، وَسَتَجِدُ فِيهِ إِشَارَاتٍ نَافِعَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٢) انْظُرْ رَأْيِي فِي تَخْرِيجِ الشَّعْرِ ، فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ ص ١٠٧ .

والحقيقة أن تخريج الشعر أصبح في هذه الأيام ( لعبة سمجة وسخيفة ومملة ) ،  
ولا تقدّم شيئاً في طريق العلم ، وإلاّ فما معنى :

أ - تخريج الشعر من كتاب الاختيارين ، بعد المفضليات والأصمعيات ، أو التخريج  
من اللسان بعد الصحاح والتهذيب ، وبخاصة إذا لم تكن هناك إضافة ؟

ب - الإفراط في تخريج مثل :

إذا قالت حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام

أو :

ليُيكّ يزيد ضارِعٌ لخصومة ومختبِطٌ مما تُطيح الطوائِحُ

أو :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

ومثل هذه الشواهد قد صارت تُشبه « وتفضلوا بقبول وافر الاحترام » .

ج - إعادة ما ذكره ناشرو الشعر من مراجع في التخريج ، مثل إعادة ما أورده الدكتور  
إحسان عباس ، في تخريج شعر لبّيد ، أو ما ذكره الأستاذ عبد الستار فراج ، في شرح أشعار  
الهلذيين .

وكُلّ ذلك قد كان من محققنا المذكور . على أنه مع إسرافه الشديد في التخريج قد فاته  
نسبة بعض الأبيات لمشاهير الشعراء ، مثل الفرزدق وذو الرمة ، كما أنه قد خفيت عليه تلك  
الأبيات التي لا تردّد في كتب النحو المتداولة ؛ لأن معرفتها والإحاطة بها ترجع إلى ثقافة ومعرفّة  
بكتب الأوائل ، ومُداخلاتها الحافلة بالغرائب والعجائب ، وهذا شيءٌ من وراء الفهارس  
والكشافات ، ولا يعيب المحقّق كثيراً أن يَغفَلَ عن نسبة بيت من هذه البابة ؛ لأنه رَزَقَ الله  
المُقَسِّمُ على خلقه (١) .

---

(١) هذا عدل وإنصاف لا بُدّ أن نعترف به ، لكنه من جانب آخر : واجبٌ على من حُرِمَ مثل هذه المعرفة الجامعة أن  
يتأدّب ويعرّف حجمه وقدره .

وإذ قد تَفَيَّنَا عن هذا المحقق فضلَ الضبط وفضلَ التخرُّج ، فلننظرَ في بقية عمله وأنا ألخِّص ما لاحظته من خلال قراءة سريعة :

١ - واضحٌ جداً أن المحقق قد هجم على تحقيق الكتاب عقب اللحظة التي فرغ فيها من نسخه ، كما يفعل أشباهه من محققي هذا الزمان ، فلم ينتبه إلى تكرار بعض شواهد ومسائل الكتاب ، ولو فعل ذلك لوقف على ما كان من تناقض في آراء أبي علي ، وقد أشرت إلى ذلك في مقدّمتي (١) .

٢ - لم يربط المحقق بين هذا الكتاب وكُتِبَ أبي علي الأخرى ، ولو فعل لرأى كَشْفاً لما غَمَضَ في هذا الكتاب ، ولوقف على اختلاف في آراء أبي علي (٢) .

٣ - عَرَفَ أبو علي - رحمه الله - بإغماض الكلام وعَجَنه - وذكر ذلك الأوّلون - وقد خَفِيَ أسلوبُ أبي علي ، على هذا المحقق ، فاقترح بعض الزيادات على النصّ أو تغيير بعض العبارات ؛ لعدم فقه كلام أبي علي ، والبَصَرِ بأساليب الأوائل في إدارة الكلام .

٤ - يتصل بإغماض أبي علي ، أن هناك نُصوصاً في الكتاب ، لا بُدَّ أن تُفسَّر وتُشرَّح ، كما أن أبا علي يستعمل مصطلحاتٍ غير شائعة في كتب النحو المتداولة ، وقد سكت المحقق عن ذلك كلّهُ وأعرض عنه ، ولست أدري ما هو عملنا إذا لم نُحلِّ رموز التراث وإشكالاته ، قياماً بحقّ هذا الجيل ؟ إننا لا نعمل لأنفسنا فقط ، أعني المشتغلين بتحقيق النصوص وحدهم .

٥ - لم يبيِّن المحقق موضعَ الشاهد ، وهو في بعض الأماكن عَسيرٌ جداً ، وكنت أتصوّر أحياناً أنه لا يعرفه إلّا أبو علي وتلميذه ابن جني !

٦ - هناك أخطاء محضة في كلتا النسختين ، لم يقف عندها المحقق وتركها كما هي ، ومنها أخطاء في نصوص القرآن الكريم ، وأخطاء في نَسَقِ الكلام ، وأخطاء في رواية الشعر ، وفي وزنه .

(١) ص ٩٨ .

(٢) ص ٤٥ من مقدّمتي .

٧ - رسم المحقق بعض آيات الكتاب العزيز ، وضَبَطَها على رواية حفص ، والذي في النسختين على غير ذلك ، وهو من السبعة أيضا ، كما أنه ضبط بعض الآيات على الخطأ ، وسكت عن عَزْو بعض القراءات ، مما يُوهِم أنها رواية حفص .

٨ - لم يتنبه المحقق إلى ما أثارته بعضُ وجوه أبي عليٍّ ، في هذا الكتاب ، من جَدَلٍ في كتب النحاة والمعرين .

٩ - لم يستفد المحقق من كتب هؤلاء العلماء الذين استكثروا من علم أبي عليٍّ ، وأعنى ابن جنى ، وابن سيده في المخصص ، وابن السجري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وجامع العلوم ، صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج . ففى كتب هؤلاء كثيرٌ من نصوص كتاب الشعر .

١٠ - ترك المحقق كثيراً من الغريب ، بدون شرح ، وحين شرح شيئاً من الشعر خلط وأخطأ خطأً بيّناً ، وإنصافاً له : لم يأت الخطأ من قبَله ، وإنما نقله من حواشى بعض المحققين <sup>(١)</sup> .

ولكلّ هذا الذى ذكرت أمثلة كثيرة جداً ، جاءت نتيجة قراءة سريعة لعمل المحقق ، سوف أكتبها فيما بعد إن شاء الله .

ولنقفز إلى النقطة الثالثة ، وهى فهرس الكتاب : ونعم فقد صنع ذلك المحقق فهرس للكتاب ، ولكنها جاءت على ذلك النحو التقليدى البارد ، المألوف عند محققى هذا الزمان .

وإن كتاباً مثل كتاب أبي عليٍّ هذا ، يحمل كلّ منهج أبي عليٍّ ، من حيث الاستطراد والتداعى ، وتزاحم المسائل ، وتداخل القضايا ، لا بُدَّ له من فهرس فتنّى جامع ، يكشف عن هذه الكنوز ، ويستخلصها ، ويفضّ الاشتباك فيما بينها ، فهرسٌ يجمع الأشباه

---

(١) حرصت - لضيق المكان - على عدم ذكر أمثلة ، لكن إذا أراد المحقق شيئاً على سبيل المثال ، فإني أحيله على ما شرح به « الشَّرْطَةُ » من قول الشاعر :

فارحم أصيبتي الذين كأنهم حجلي تدرج في الشرّة وقّع

وعليه أن يبحث هو عن الكتاب الذى نقل منه الشرح الخاطيء ، وأنا قد عرفته ، ولكنى أمسك عن ذكره .

والنظائر من مسائل النحو والصرف ، وسائر ما تكلم عليه أبو علي من معاني الشعر ،  
وتفسير اللغة ، وعلوم البلاغة والعروض والقافية .

\*\*\*

ولما كان هذا المحقق قد أحرزني وعَمَّنِي في أول الأمر ، فإني في آخره أُثيبه عَمَّا بَعَمَّ ،  
فأُخَذُه إلى غاشية العواشي ، وكارثة الكوارث في تحقيق النصوص . وأعني : الأسقاط ، ثم  
التصحيح والتحريف .

إننا قد نتسامح ونتغاضى عن كثير من قضايا تحقيق النصوص - على أهميتها -  
كالإخلال في الضبط ، وتوثيق النصوص وتخرج الشواهد ، وصنع الفهارس الفنية ، لكننا  
لا نتسامح ولا نتغاضى عما يعتري النص من أسقاط ، أو ما يشيع فيه من تصحيف  
وتحريف ؛ لأنه لا بُدَّ - بداهةً - في تأدية النصوص من تمام المادة كما أرادها المؤلف ، وسلامة  
مفرداتها وتراكيبها ، وإلا فقد انتفى النفع من تراث الأوائل .

وهذه الأسقاط التي وقع فيها المحقق ، قد تنوعت إلى : سقوط حرف ، وكلمة ،  
وكلمتين ، وسطرٍ كامل ، ونحو ثلاثة أسطر . وقد بلغت في مجموعها أربعةً وثلاثين سقطاً  
( ٣٤ ) . وحتى لا يعجل المحقق ، وتذهب نفسه كلَّ مذهب ، فإني ذاكرٌ له أرقام هذه  
الصفحات التي يرى فيها الأسقاط ، وأدعوه إلى أن يراجعها على المخطوطتين ، وبخاصة  
مخطوطة مكة ، التي اتخذها أساساً لنشرته ، وألاً يعجل في القراءة ، كما عجل في التحقيق .  
وليَعْلَمَ هذا المحقق أني قد تحرَّيتُ الإنصافَ ما استطعت إليه سبيلاً ، وأني لم أذكر شيئاً إلا  
بعد التثبت منه ومراجعته على أصوله ، فإني بحمد الله لست ممَّن يحبُّون التماس العيوب ونشر  
المساوئ ، ولو كان غرضي التشهير لذكرت أمثلةً ونماذج مما وقع فيه المحقق ، وفيها العجب  
العجيب ، والمُضحك والمبكي .

وهذه هي صفحات الأسقاط :

٣٦ - ٥٦ - ٦٦ - ٧٠ - ٧٣ - ٨٠ - ٨١ - ١٠٩ - ١١٤ - ١٤١ [ نحو  
ثلاثة أسطر ] - ١٤٢ - ١٥٤ - ١٩٢ - ٢٢٦ - ٢٢٧ [ مرتين ] - ٢٤٢ - ٢٧٩ -  
٣١٧ - ٣٢٠ - ٣٤٧ - ٣٥٨ - ٤١٣ - ٤٥١ - ٤٥٥ - ٤٥٧ - ٤٧٣ - ٤٨٥ -  
٤٩٥ - ٤٩٨ [ سطر ] - ٥٢١ [ كلمتان ] - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٩٠ .

ومما يتصل بالأسقاط الزيادة ، وهى شُرْ كذلك ، وقد زاد ذلك المحقق بعض الحروف ، من عنده ، ورأيت له زيادة خمس كلمات مرة واحدة ، فى صفحة ٣٤٢ .

أما التصحيف والتحريف ، فقد وقع فيه المحقق ، فى أربعين موضعاً ( ٤٠ ) وأنبه هنا إلى أن مرادى بالتحريف ما يشمل تغيير شكل الكلمة بالزيادة أو النقص - كما هو معروف فى تعريفه - ويشمل أيضاً وضع كلمة مكان كلمة ، وقد فعله المحقق ، وهو أمرٌ غريبٌ منه حقاً ، كيف يضع كلمة مكان كلمة ؟ وغريبٌ منه أيضاً أن يغيّر رواية الشعر ، فقد جاء فى شعر عبد الله بن عبد الأعلى الشيباني :

كانوا وكنا فما ندرى على وهمٍ أنحن فيما لبثنا أم هم عَجِلوا  
 جعلها المحقق : « كُنا وكانوا » . كما جاءت فى اللسان ، وترك رواية نسخة مكة ، وهى أصله ومعتمده . ثم هى أحلى وأعذب فى النطق والسمع ، وأدخل فى لغة الشعر .

وأشدُّ من ذلك غرابة أن يقول أبو على : « ولم يعد على خطيئة مما بعده ذكر »  
 فيجعلها المحقق : « مما قبله » ولك أن تتصور كيف يعود الضمير من السابق إلى اللاحق !

أما التصحيف الذى وقع فيه ذلك المحقق ، فهو مما يحتاج إلى دراسة ، لأن بعضه يرجع إلى عدم معرفة المصطلح النحوى ، كتصحيف ( اُسْعُوا ) بـ ( امتنعوا ) . والاتساع من مصطلحات النحو المعروفة ، وبعضه يرجع إلى عدم التنبّه لتقديرات المعربين ، فإن النحويين يقولون فى قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ إن التقدير : لا تجزى فيه . وكذلك قال أبو على ، ولكن المحقق صحّف « فيه » إلى « منه » . وبعضه راجع إلى قراءة المحقق الكلمتين كلمة واحدة <sup>(١)</sup> . يقول أبو على : « بعد ما جرى سرابُ الأماز ، أو ألها بها » والآل : السراب . فيجعلها المحقق : « أو إلهاها » .

وهذه مواضع التصحيف والتحريف من الكتاب :

١٠ - ١٢ - ٥٥ - ٧٩ - ١٠٩ - ١١١ - ١١٢ - ١٤٥ - ١٤٩ - ٢٥٥ -  
 ٢٦٦ - ٢٧٦ - ٣٠٨ - ٣٢٢ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٧ -

(١) راجع هذه الظاهرة من التصحيف فى كلمتى عنه ، فى كتابى مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٣٠٢ .

٣٣٨ - ٣٤٥ - ٣٤٨ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٤٣٥ - ٤٤٧ - ٤٥٤ - ٤٥٨ - ٤٥٩ -  
٤٧٢ - ٤٨٧ - ٤٩٨ [ مرتين ] - ٥٠١ - ٥١٨ - ٥٢١ - ٥٧٠ - ٥٧٢ - ٥٧٣ -  
- ٥٧٥ .

وقد بقى شئٌ أحبُّ أن أتلبَّثَ عنده ، فإنى قد قرأتَ عملَ هذا المحقق قراءةً سريعةً  
وقعتُ فيها على ما أُرأيتُك ، مما أغضبك وأفرعك لا محالة ، لكنى سأعود إليه إن شاء الله  
فى قراءة متأنية ، فإنى أخشى أن يكون ذلك المحقق قد هجم على كلام أبى على بتغيير أو  
تبديل . وقد فعلها واعترف بها فى كتاب أبى على ( المسائل الحلبيات ) (١) .

وبعد : فما أبرىء نفسى من السَّهو والغلط . ورحم الله امرأاً أهذى إلىَّ عيوى . ربنا  
اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا فى أمرنا ، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين .  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا  
محمد النبىِّ الأمين . وعلى آله وصحبه أجمعين .

\*\*\*

وكتب ذلكم

أبو محمد

محمود محمد الطناحى

بمكة المكرمة فى العاشر من ربيع الأول

من سنة ١٤٠٨ هـ

---

(١) ص ٢١٨ ، ولكن الله سلَّم ، وحال بينه وبين ذلك التغيير فى كتاب الشعر . وقد ذكرت فيه المسألة  
نفسها . وراجع ص ١٤ من نشرق هذه .